

تطورات المنطقة تضع تونس في قلب المعادلة الأميركية

انطلاق مناورات عسكرية بين الجيشين الأميركي والتونسي



تنسيق متواصل

وجاء ذلك الاتصال في أعقاب سلسلة لقاءات بين السفير الأميركي في تونس دونالد بلوم بأطراف سياسية وأزمة في المشهد على غرار رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي ورئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسى وغيرهم.

وتنازع الولايات المتحدة فرنسا على النفوذ في تونس وهي مستعمرة فرنسية سابقة مستفيدة في ذلك من أخطار باريس على ما يبدو خاصة على المستوى الاقتصادي، إذ عاد الرئيس سعيد مؤخرا من فرنسا بعد مشاركته في قمة تمويل الديمقراطية التونسية ومؤسساتها في إشارة ضمنية لضرورة استكمال الهياكل الدستورية ولا سيما المحكمة الدستورية المعطلة منذ 2015.

وكذلك ترامب خاصة بسبب القضية الفلسطينية. وتعرف تونس أزمة اقتصادية حادة تزامنت مع أزمة سياسية أفضت إلى حدوث قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية، قيس سعيد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي).

ويشير مراقبون في تونس إلى أن الولايات المتحدة باتت تتدخل لدفع فرقاء الأزمة على الجلوس على طاولة واحدة لإنهاء الخلافات خاصة بعد الاتصال الذي جمع نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس بالرئيس قيس سعيد الذي شددت فيه المسؤولية الأميركية دعم بلادها للديمقراطية التونسية ومؤسساتها في إشارة ضمنية لضرورة استكمال الهياكل الدستورية ولا سيما المحكمة الدستورية المعطلة منذ 2015.

مفاوضاتها مع المانحين الدوليين على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ورأى وزير الخارجية التونسية الأسبق أحمد ونيس أن الولايات المتحدة بصدد تقديم الدعم اللازم لتونس لدى المؤسسات الدولية المانحة مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وشدد ونيس في تصريح لـ"العرب" على أن "الولايات المتحدة تتدخل وتتوسط لدينا من أجل كسب التعاطف مع تونس في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي نمر بها، وللولايات المتحدة دور مؤثر وهام في هذه المؤسسات لكن هذه التدخلات وخاصة التي يقودها السفير دونالد بلوم لا يمكن أن تكون بمعزل عن الشعور الأميركي بان تونس غاضبة من إدارة بايندن

ليبيا ما فتح الباب بمصراعيه أمام التدخلات الأجنبية التي عكسها استعانة حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج سابقا بالمرتزقة السوريين والعرب وكذلك بالقوات التركية. ولكن التعاون الأميركي - التونسي لم يقتصر على البعد العسكري فقط حيث أخذ مؤخرا منحى اقتصاديا أيضا إذ تراهن الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي كثيرا على دور واشنطن لانتشال البلاد من أزمتها الاقتصادية الحادة.

وبالفعل وجدت تونس دعما سخيا من الولايات المتحدة في هذا الصدد، حيث منحت واشنطن مؤخرا تونس 500 مليون دولار لتمويل مشاريع وفقا لما أعلن عليه وزير المالية التونسي علي الكعلي، علاوة على دعم واشنطن للموقف التونسي في

تراهن الولايات المتحدة على تونس من أجل تحقيق العديد من الأهداف في ظل الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن. وترسخت هذه المقاربة عبر التدريبات المشتركة التي تخوضها القوات الأميركية مع الجيش التونسي، إضافة إلى الدعم الذي لا تدخر واشنطن جهدا في تقديمه لتونس اقتصاديا لإخراجها من أزمتها، في محاولة للتصدي للمخاطر التي ترتبص بالمنطقة، وكذلك التصدي للنفوذ الروسي في شمال أفريقيا وكسر النفوذ الذي تفرزه فرنسا على البلاد.

صغير الحيدري

المغربية التي تُعد كذلك شريكا قويا لواشنطن.

وانطلقت الجمعة مناورات عسكرية بين جيشي الطيران التونسي والأميركي ستستمر لستة أيام تهدف إلى تبادل الخبرات وتمتية المهارات في مجال مهام الدعم والاعتراض الجوي، بما يمكن من تقاسم الخبرات في مجال التكامل، جو - أرض، والتصرّس عليه ومواجهة التهديدات الحديثة ورفع القدرات لمجابهة الجرائم، وتطورات الملف الليبي على وقع تفاهات جنيف السويسرية التي أفرزت سلطة انتقالية، تتحرك الولايات المتحدة لتعزيز تعاونها مع تونس.

وأكدت الوزارة أن هذه التدريبات تأتي "تواصلًا لبرنامج التعاون الذي تم إرساؤه منذ عدة سنوات مع الجانب الأميركي، وفي إطار برامج التعاون العسكري في مجال التدريب العملي مع بعض الدول الصديقة".

واعتبر مختار بن نصر الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في تونس أن "هناك تحولا في السياسة الأميركية في أفريقيا، مع الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن هناك التفتاة للقارة سواء بتحريك القواعد أو بدعم دول المنطقة في مكافحة الإرهاب".

وتابع بن نصر في تصريح لـ"العرب" أنه "بالنسبة إلى تونس هناك برنامج كامل لتأهيل القوات التونسية، ولتكريس تعاون عسكري أكبر وهو تعاون تحتمه الصعوبات التي تشكو منها المنطقة بسبب مخاطر الإرهاب سواء في الساحل أو غيره، إلى جانب مخاطر تسلل عناصر إرهابية وهو ما زائناه مؤخرا مثلا في عملية الشغاباني حيث قضت القوات التونسية على عنصرين جزائريين".

وأوضح أن "الإدارة الأميركية تبدو من خلال هذه التدريبات أيضا وتحركاتها الأخرى وكأنها تسعى إلى استمالة دول شمال القارة الأفريقية لمواجهة التدخلات الخارجية في ليبيا سواء الروسية أو التركية أيضا". وكانت الإدارة الأميركية السابقة بقيادة دونالد ترامب قد أهملت

تونس - وضعت التطورات التي تعرفها منطقة شمال أفريقيا تونس في قلب المعادلة الأميركية، حيث تتكثف التحركات الدبلوماسية والعسكرية للمسؤولين الأميركيين بهدف تعزيز الشراكة التي تربطهم بتونس. وفي الوقت الذي تبدو فيه المنطقة على رمال متحركة في ظل استمرار الاحتجاجات المناهية بالتغيير في الجزائر، وتطورات الملف الليبي على وقع تفاهات جنيف السويسرية التي أفرزت سلطة انتقالية، تتحرك الولايات المتحدة لتعزيز تعاونها مع تونس.



ويرى مراقبون أن الحضور الأميركي المتزايد في تونس على ضوء تلك التحركات له أسباب عديدة في مقدمتها التصدي للإرهاب لاسيما في ظل الجهود التي تبذلها تونس في مكافحة الظاهرة، حيث حققت القوات التونسية الأمنية والعسكرية نجاحات هامة مؤخرا تمثل أحرها في اصطيد خمسة عناصر إرهابية وصفت بالخاطرة في غرب البلاد الأسبوع الماضي.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الروسي في ليبيا جارة تونس وكذلك في القارة الأفريقية التي تم إهمالها خلال عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وهو ما يستدعي تعاونًا أكبر مع الحلفاء على غرار تونس والمملكة

الأمن الجزائري يُجهض مسيرة أسبوعية للحراك

المنظمين وموعد بداية الاحتجاج ونهايته. ويبدو أن هذا القرار يستهدف الحراك الشعبي الذي لا قائد له والذي أوقفت احتجاجاته في مارس 2020 إثر تفشي فيروس كورونا في مختلف أنحاء العالم، لكنها عادت في فبراير الماضي حيث بدأ آلاف المحتجين يخرجون إلى الشوارع كل جمعة.

وقال اثنان من المحتجين الذين عادوا إلى الشوارع في فبراير، هما أحمد عبديش ومحمد الباجي، إنهما لا يعتزما المشاركة في مسيرات الجمعة لأنهما يتوقعان تصدي الشرطة لهما، إلا أنهما أكدا أن ذلك لن يوقف المسعى للتغيير. وقال عبديش "الحراك مستمر، سواء عبر المسيرات أو عبر وسائل أخرى، لكننا سنلتزم بالوسائل السلمية".

وقال الباجي "استخدام القوة لوقف مسيراتنا لن يغير شيئا لأننا نراجم على تحقيق أهدافنا ولن نتراجع". وشهدت الجمعة الماضية، التي كانت الأولى بعد قرار وزارة الداخلية وتزامن مع عطلة عيد الفطر، خروج القليل من المحتجين الذين سرعان ما فرقتهم الشرطة.

وأحدثت احتجاجات الحراك في 2019 زلزالا سياسيا في الجزائر وشكلت أصعب اختبار منذ عقود تواجهه النخبة الانتقام بعد موجة الاعتقالات الأخيرة "ساحاول التظاهر اليوم (الجمعة) لكنني لن أدخل في مواجهة مع الشرطة". وقالت وزارة الداخلية هذا الشهر إن أي احتجاجات جديدة ستنتهي بتصريح رسمي يتضمن أسماء

الجزائر - أجهضت التعزيزات الأمنية المكثفة التي دفعت بها السلطة الجزائرية الجمعة مسيرة أسبوعية للحراك الشعبي الذي يطالب بتغيير شامل في البلاد منذ سنتين. وكان متوقعا أن تخرج المسيرة في العاصمة غير أن التعزيزات حالت دون ذلك، لتخرج تظاهرات في مدن أخرى على غرار وهران وقسنطينة وعنابة.

وانتشرت الشرطة بكثافة وسط العاصمة الجزائرية منذ ساعات الصباح حيث لوحظ ما لا يقل عن 20 سيارة لقوات الأمن وسط المدينة، وكان ستة من رجال الشرطة يجلسون داخل واحدة وهي تقف بجانب مقهى حيث يجتسي الناس القهوة جالسين إلى طاولات في الخارج.

وفي مكان قريب وقف رجال الشرطة بجانب الحواجز التي أغلقت الشوارع الجانبية.

وبعد أن جلبت الاحتجاجات مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في عام 2019 للإطاحة بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، استمر الحراك الشعبي في الجزائر في تنظيم مسيرات أسبوعية تهدف إلى منع الجيش من التدخل في السياسة.

وقال أحد المتظاهرين (ذكر) اسمه الأول فقط: عمروش، خوفا من الانتقام بعد موجة الاعتقالات الأخيرة "سأحاول التظاهر اليوم (الجمعة) لكنني لن أدخل في مواجهة مع الشرطة".

وقالت وزارة الداخلية هذا الشهر إن أي احتجاجات جديدة ستنتهي بتصريح رسمي يتضمن أسماء

وتم التوافق على معايير اختيار المرشحين في محادثات بورنيقة المغربية التي جرت في أكتوبر الماضي حيث سيتم توزيع المناصب عن طريق المحاصصة بين أقاليم ليبيا الثلاث التاريخية (طرابلس، برقة، وفران).

وتنص المادة 15 من الاتفاق السياسي على التشاور بين البرلمان ومجلس الدولة الاستشاري لتحديد من يتولى هذه المناصب.



وكان البرلمان الليبي قد أعلن قبل أيام عن إحالة أسماء المرشحين لشغل المناصب السيادية إلى مجلس الدولة الاستشاري، وهي أسماء رفضها المجلس الاستشاري مما أثار مناورة للإبقاء على نفس الأسماء الموجودة حاليا وفي مقدمتها الصديق الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي.

ولا يستبعد مراقبون أن تكون دول نافذة في الملف الليبي، في مقدمتها تركيا التي تربطها علاقة قوية بالصديق الكبير، وراء هذا التعطيل الذي يجرم الليبيين من فرصة تغيير شخصية مهتمة بسوء إدارة المصرف وهو ما انعكس سلبا على وضعهم المعيشي. وشهدت ليبيا خلال تولي الصديق الكبير أزمتا كثيرة بدءا بأزمة السيولة وتجميد الرواتب وصولا إلى تراجع قيمة الدينار أمام الدولار وهو ما دمر القدرة الشرائية لليبيين.

حكومة الدببية تواجه مجددا سيناريو تعطيل اعتماد الميزانية

حمودة، وذلك مقارنة بـ96 مليار دينار في مقترحها الأول الذي رفضه البرلمان. وكان البرلمان الليبي قد رفض مقترح الميزانية الأولى، مبرزا ذلك بحجمها الضخم والغموض الذي يكتنف أوجه إنفاقها والافتقار للشفافية في ذلك.

ويبدو أن التعديل الأخير لن يشفع لحكومة الدببية لدفع البرلمان على إقرار الميزانية بسبب تحفظات أخرى أبرزها تسمية شاغلي المناصب السيادية، حيث لوح برلمانيون بعدم اعتماد الميزانية قبل ذلك. وقال عضو لجنة المناصب السيادية بمجلس النواب عبد المنعم العرفي، إن "لجنتنا أنهت عملها في ما يخص المناصب السيادية، ومنتظر ما أجرته لجنة الأعلى للدولة في جلسة البرلمان الاثنين المقبل، ولن نعتمد الميزانية قبل تسمية شاغلي المناصب السيادية".

ويبدأ تنوّر في الأيام الماضية أنباء بشأن التوصل إلى تفاهات حول تلك المناصب تنص على الإبقاء على نفس الشخصيات في المناصب السيادية بما في ذلك منصب محافظ المصرف المركزي، لكن معالم تلك التفاهات لم تتضح بعد ما قد يعرقل اعتماد الميزانية.

وتشمل تلك المناصب محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس مفوضية الانتخابات، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، والنائب العام ورئيس المحكمة العليا. وانتخب مجلس النواب الليبي في 20 أبريل الماضي رئيس قسم التحقيقات في مكتب النائب العام الصديق الصور لمنصب النائب العام.

طرابلس - تواجه حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برئاسة عبد الحميد الدببية مجددا شبح عدم اعتماد الميزانية العامة بعد أشهر من تسلمها مقاليد الحكم، ما يثير تساؤلات بشأن نوايا تعطيل الحكومة في مهمتها المتعقدة أساسا في إصالح البلاد إلى انتخابات عامة في ديسمبر المقبل.

ولم تجذب دعوة رئيس مجلس النواب (البرلمان) عقيلة صالح البرلمان إلى انعقاد الاثنين المقبل في جلسة رسمية للتصويت على الميزانية، المخاوف من عدم اعتماد المجلس للميزانية خاصة في ظل المواقف والتصريحات المتواترة من النواب التي تبرز شروطا مسبقة لإقرار الميزانية رغم تعديلها من قبل الحكومة. وعلقت حكومة الوحدة الميزانية حيث بلغت في مقترحها الجديد 93.8 مليار دينار وفقا لما أعلن عنه الناطق باسمها محمد



الدببية أمام اختبار جديد في البرلمان